النائبات والمرشحات في الانتخابات النيابية لدورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦

مرغريت حلو

مقدمة

شهدت الانتخابات النيابية التي جرت في لبنان عام ١٩٩٢ دخول ثلاث نساء البرلمان اللبناني في أجواء معارك انتخابية فعلية وليس عن طريق التزكية (ميرنا البستاني ١٩٦٣)[١] أو التعيين (نائلة معوض ١٩٩١)[٢]. ورغم اختلاف الآراء حول مدى صحة هذه الانتخابات وقانونيتها ونزاهتها وحول ما إذا كانت قد شهدت حقاً معارك انتخابية تنافسية فعلية، إلا أنه لا يمكن التغاضي عن أهمية هذا الحدث بالنسبة للمرأة في لبنان خاصة في ضوء معطيات ثلاث: أولاً فوز اثنتين من المرشحات الفائزات (نائلة معوض وبهية الحريري) بأعداد كبيرة من الأصوات بالمقارنة مع المرشحين في مناطقهن الانتخابية رغم فوز المرشحة الثالثة بواحد وأربعين صوتاً (عدد المقترعين)[٣]. ثانياً كون المناطق التي فازت فيها هاتان المرشحتان مناطق لا يزال الجزء الأكبر من

---

(١) على أثر وفاة النائب إميل البستاني (والدها) في حادث مفجع جرت انتخابات فرعية وفازت بالتزكية، لإكمال المدة (٨ أشهر) ولكنها لم ترغب في العمل السياسي فلم تترشح لدورات لاحقة.

(٢) على أثر اتفاق الطائف تمّ تعيين عدد من النواب في المقاعد التي شغرت خلال الحرب، وهكذا تمّ تعيين السيدة معوض مكان زوجها الرئيس الراحل رينيه معوض.

(٣) راجع الجداول الملحقة ببحث لمرغريت حلو «**المرأة والسياسة في لبنان**» في الانتخابات النيابية ١٩٩٢ كتاب قيد الطبع صادر عن المركز اللبناني للدراسات.

سكانها محكوماً بالقيم الاجتماعية والسياسية التقليدية والتي هي أبوية ذكورية التوجه بما يحمله هذا التوجه من انعكاسات سلبية على موقع المرأة في المجتمع عامة والحقل السياسي خاصة. ثالثاً كون هاتين «المرشحتين» تحظيان بدعم السلطة وما لهذا من مدلولات سنعود إليها لاحقاً.

وتزداد أهمية هذا الحدث لدى دراسة الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٩٦ وموقع المرأة فيها إن على صعيد الترشيح أو المشاركة في الحملات الانتخابية أو ممارسة حق الاقتراع. فعلى صعيد الترشيح شكّل وصول سيدات ثلاث إلى البرلمان عام ١٩٩٢ حافزاً للعديد من السيدات انعكس في ترشّح إحدى عشرة امرأة في ١٩٩٦ من إجمالي ٦٤٥ مرشحاً (أي ١,٧٪)[١]، وهذا عدد من المرشحات لم تشهده أي من الدورات الانتخابية السابقة منذ ١٩٥٣. وإذا أخذنا بعين الاعتبار حجم المقاطعة من جهة، والظروف السياسية السائدة في لبنان حالياً وانعكاساتها على العملية الانتخابية من جهة أخرى، لوجدنا أن لهذا الرقم، على صغره، دلالة مهمة من حيث تشجُّع النساء على خوض غمار المعركة الانتخابية. بالإضافة إلى هذا نجد توزيعاً للمرشحات على جميع المحافظات (وإن ليس عن جميع الأقضية) ولهذا أهميته إذا قورن بمناطق ترشح النساء قبل الحرب والتي تركزت في محافظتي جبل لبنان وبيروت[٢]. (راجع الجدول رقم ١).

وكان لوصول المرأة إلى المقعد البرلماني عام ١٩٩٢ أثره في خلق وعي نسائي انعكس على صعيد المشاركة في الحملات الانتخابية كما على صعيد الانتخاب في دورة ١٩٩٦. فبالمقارنة مع الحملات الانتخابية للمرشحات عام ١٩٩٢ (والسيدة نهاد سعيد قبل الحرب) شهدت حملاتهن عام ١٩٩٦ مشاركة نسائية، خاصة من عنصر الشابات. ولقد تميزت هذه المشاركة بوعي لأهمية وصول المرأة إلى المقعد النيابي بعد أن تميزت المواقف النسائية إجمالاً في الحملات السابقة، إما باللامبالاة أو بالرفض لخوض المرأة هذا المعترك. أما على صعيد ممارسة حق الاقتراع، فرغم أن نسب المشاركة النسائية،

(١) راجع الجدول رقم ١. راجع أيضاً «**دليل النائب اللبناني**»: ١٩٩٦، إعداد وتنفيذ مركز 3A للدراسات، علي محمد محرز علام، ١٩٩٧.

(٢) راجع الجدول رقم ١. باستثناء ترشح إميلي فارس إبراهيم عام ١٩٥٣ عن قضاء زحلة (إنسحبت) ورينيه الحاج عن جزين.

والتي طالما كانت شبه مساوية للمشاركة الذكورية، لم تشهد أي تغيير مهم، إلا أن إدلاء النساء بأصواتهن للمرأة خاصة في انتخابات ١٩٩٦ كان ظاهرة جديدة على الساحة اللبنانية[١].

ورغم أن نسبة التمثيل النسائي في مجلس ١٩٩٢ و١٩٩٦ تتجاوز ٢,٣٪، وهي نسبة ضئيلة ولا تزال دون المرتجى، إلا أن مجرد دخولهن إلى مركز صنع القرار هذا يدفعنا إلى تغيير نمط الأسئلة التي يطرحها الباحثون والباحثات في لبنان من المعنيين بأوضاع المرأة والتي طالما تمحورت حول أسباب غياب المرأة عن مراكز صنع القرار. وهكذا تتمحور الأسئلة التي يطرحها هذا البحث حول أسباب التغير الحاصل. فهل يشهد لبنان منذ مطلع التسعينات تغيّراً جذرياً أو تحولاً نوعياً أدى إلى إزالة العوائق السابقة بوجه دخول المرأة إلى مجلس النواب كما إلى غيره من مراكز صنع القرار؟ وهل هذا التغيير يسير باتجاه إيجابي أي نحو ممارسة ديمقراطية أصح، إذا سلمنا مع الذين يشددون على أن التواجد النسائي في مراكز صنع القرار هو من أهم مؤشرات الديمقراطية والنمو والحداثة، أم أنه يسير باتجاه سلبي له مخاطره؟ وما هي العوامل التي ساعدت على تشجيع المرأة لدخول المعركة الانتخابية، وتلك التي ساعدت بعضهن على الوصول إلى مجلس النواب، وهل هي أسباب تتعلق بشخصية المرشحة وموقعها أم تتعداها إلى عوامل فاعلة أخرى؟ وما هي القواسم المشتركة بين من قررن خوض التجربة؟ وما هي خصائص المرشحات من فائزات وخاسرات؟ وهل تختلف الخصائص والشروط المطلوبة في المرشحة عن تلك التي يجب أن تتوفر في المرشح؟ وكيف تحدد المرشحات العوامل المساعدة والمعيقة لدخولهن المعترك السياسي من هذا الباب وكيف تصنف تجاربهن؟ ونأمل أن تساهم محاولة الإجابة على هذه الأسئلة في تعزيز المشاركة النسائية مستقبلاً في هذا المجال السياسي.

وفي جمعنا للمعلومات عن المرشحات اعتمدنا أسلوب المقابلة المباشرة معهن[٢]

---

(١) مقابلات أجريت مع المرشحات أو مدراء حملاتهنّ الانتخابية بعد الانتخابات مباشرة. راجع حلو المرجع أعلاه.

(٢) أجريت المقابلات مع المرشحات نائلة معوض، نورما الفرزلي، نهاد سعيد، نوال مراد، منى حداد يكن، زينة العلي شاهين، ليندا مطر، بشرى الخليل وإميلي فارس إبراهيم (أول مرشحة في لبنان عام ١٩٥٣). أما جيلبرت زوين ومها الخوري أسعد فلم نتمكن من مقابلتهن بسبب وجودهنّ خارج الأراضي اللبنانية عند التحضير لهذه الدراسة. أما السيدة بهية الحريري فلم نستطع الحصول على موعد لمقابلتها رغم اتصالاتنا المتكررة. لذلك استعضنا عن المقابلات بما نشر عنهن في الصحف وبمقابلات تلفزيونية أجريت معهن وبتصاريح وبيانات أصدرنها.

وما صدر عنهن من خطب وبيانات وتصريحات أو مقابلات أجرتها معهن وسائل الإعلام. كذلك استندنا إلى تجارب نساء عربيات في هذا المجال[١] والتي ساعدتنا كثيراً في تحديد الأسئلة التي ركّزت عليها المقابلات.

للإجابة على الأسئلة أعلاه قسّمنا الدراسة إلى ثلاثة أقسام وخاتمة. يعرض القسم الأول باختصار للعوامل التي طالما شكلت عائقاً أمام دخول المرأة مجلس النواب وغيره من مراكز القرار ويحاول تحديد أي تغيرات طرأت في هذه العوامل واتجاه هذا التغير الحاصل. ويحدد القسم الثاني العوامل العامة التي شجعت المرأة على دخول المعركة الانتخابية. أما القسم الثالث فيعرض المميزات الخاصة بالنخبة الطامحة للوصول إلى المقعد النيابي والعوامل الخاصة الفاعلة في تكوين هذه النخبة. وتعرض الخلاصة نتائج البحث ومدلولاته على صعيد تكون النخبة السياسية في لبنان.

القسم الأول:

العوائق هل زالت؟ أو.. ماذا تغير؟

باستثناء الدول الاسكندينافية التي وصلت فيها نسبة التمثيل النسائي في مجلس النواب إلى ٣٥٪ نجد أن ضآلة التمثيل النسائي داخل البرلمان هي ظاهرة عالمية[٢]. ولقد اجتهد الباحثون والباحثات في تقديم التفسيرات لهذه الظاهرة، ومن التفسيرات المطروحة هناك أولاً التفسير المجتمعي والذي يربط ضعف مشاركة المرأة بتدني مستوى التنمية الاقتصادية أو بتسلط ونوعية النظام السياسي القائم أو بنمو اتجاهات دينية محافظة، وثانياً التفسير الهيكلي والذي يربط بين أوضاع المرأة في الدولة (مستوى التعليم، الوظائف المتاحة، الاستقلال المادي إلخ...) ورغبتها وقدرتها على دخول المعترك السياسي، وثالثاً التفسير الموقعي الذي ينزل إلى مستوى التحليل الجزئي ليدرس حالة كل امرأة على حدة إلخ... ورابعاً هناك دراسات النخبة السياسية وكيفية تشكّلها. ولقد أظهرت نتائج الدراسات العديدة التي أجريت على المرأة في بلدان

(١) راجع مثلاً الأوراق التي قدمتها كل من د. ليلى عبد الوهاب «المرأة المصرية والمشاركة السياية في ضوء انتخابات ١٩٩٥» ود. أوراس سلطان ناجي «تحد صعب وتجربة: تجربة شخصية في انتخابات اليمن ١٩٩٧»، والأستاذة راوية الشوا «تجربتي في الانتخابات الفلسطينية والمجلس التشريعي»، في الندوة الإقليمية حول «المرأة والمشاركة السياسية في العالم العربي»، مركز الأردن الجديد للدراسات عمان الأردن ٧ ـ ١٠ تموز ١٩٩٧.

(٢) راجع الجدول رقم ٣.

مختلفة ورغم اختلاف المقتربات النظرية التي اعتمدت إلى وجود تشابه من حيث الجوهر وإن ليس بالضرورة من حيث الشكل بين العوامل المفسرة لضآلة التمثيل النسائي داخل برلمانات الدول المختلفة خاصة منها الدول العربية(١).

والحال في لبنان لا يختلف عن غيره من بلدان العالم. فلقد أظهرت الدراسات المختلفة وجود تفاعل مهم بين مجموعة من العوامل المختلفة يجعل من وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار أمراً صعباً(٢). وبالتالي فإن اعتماد أي من التفسيرات المذكورة أعلاه قد يوضح جزءاً بسيطاً من الصورة، ولكننا بحاجة إلى أكثر من التشديد على عامل واحد لإعطاء تفسير وتحديد واضحين للأسباب التي حالت دون وصول المرأة اللبنانية إلى مجلس النواب أو غيره من مراكز صنع القرار. فالعوامل التي أعاقت وصول المرأة إلى الندوة النيابية عديدة يمكن إدراجها تحت عناوين ثلاثة:

أولاً: هناك العوامل الاجتماعية ويأتي في طليعتها نوعية الثقافة السائدة في لبنان والتي تتميز بكونها ذكورية أبوية، وتركيبة المجتمع الطائفية والمناطقية والعائلية والاقطاعية، ونظرة اللبنانيين السلبية إلى الممارسة السياسية والتي نجد جذورها في قرون من الخضوع للحكم الأجنبي، والعامل الديني وقوانين الأحوال الشخصية المعتمدة إلخ... وما لها من انعكاسات سلبية على موقع المرأة في المجتمع عامة وعلى صعيد العمل السياسي خاصة.

ثانياً: هناك العوامل الاقتصادية ومن أهمها كلفة الحملات الانتخابية، وعدم توفر الاستقلالية المادية للمرأة (من غير أصحاب الثروات)، وكلفة العلاقات الاجتماعية التي يفرضها الارتقاء إلى سلم المناصب السياسية إلخ..

وثالثاً: هناك العوامل السياسية ومنها توزيع المراكز العليا في الدولة على الطوائف (الطائفية السياسية)، قانون الانتخاب والدوائر الانتخابية المعتمدة وغياب الأحزاب الفاعلة في تأهيل المرأة للمناصب القيادية إلخ... ولم يكن الأثر السلبي لهذه العوامل

(١) راجع وقائع الندوة الإقليمية حول «المرأة والمشاركة السياسية في العالم العربي» المذكورة أعلاه. و **Empowering women for the 21 st century: The chalenges of politics, business development and leadership.** Summary report of the 9th annual conference of the africa leadership forum, Accra, Ghana 1997, ALF publication, pp.45 - 95.

(٢) لتفصيل حول هذه العوامل راجع حلو «المرأة والانتخابات البرلمانية في لبنان»، أوراق الندوة الإقليمية حول «المرأة والمشاركة السياسية في العالم العربي» المذكورة أعلاه.

يوماً حكراً على المرأة. إذ طالما ساهم معظم العوامل المذكورة أعلاه في تغييب المساواة بين الذكور كما بين الذكور والإناث. إلا أنّ أثر بعضها وخاصةً العوامل الاجتماعية كان أكبر بالنسبة للمرأة مما هو بالنسبة للرجل.

والسؤال الذي يطرح ذاته هنا هو ماذا تغيّر مطلع التسعينات؟ هل زالت هذه العوائق أو انحسر أثرها لنشهد وصول سيدات ثلاث إلى المجلس النيابي؟

تكفي نظرة سريعة إلى الواقع اللبناني لتشير إلى عدم حصول تغيرات جذرية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد اتفاق الطائف. إذ لم تفلح التعديلات الدستورية وما تبعها من تعديلات أدخلت على بعض القوانين وبخاصة قانون الانتخاب في إحقاق قدر أكبر من المساواة في الفرص بين اللبنانيين. على العكس ساهمت هذه التعديلات، وإن بصورة غير مباشرة، في تكريس الطائفية والعائلية والمناطقية والاقطاعية، التي طالما كانت عقبات مهمة في وجه إحقاق المساواة بين المواطنين. وبما أنّ التوجه في كل من هذه التقسيمات هو توجه أبوي ذكوري يبقى أثرها السلبي أكبر على المرأة مما هو على الرجل. وإذ لم تفلح السياسة المالية والاقتصادية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة، منذ اتفاق الطائف، في تضييق الهوة بين الطبقات الاجتماعية، بقيت العوائق الاقتصادية المذكورة أعلاه على حالها إن لم تزدد حدة.

أما الأحزاب السياسية، والتي تعتبر إحدى أهم وسائل تخطي العقبات المذكورة أعلاه فلم تشهد أي تفعيل لدورها على الساحة السياسية. وما بقي منها فاعلاً على الساحة اليوم ما زال يغيب المرأة عن المراكز الحزبية القيادية، فكيف بترشيح امرأة لتمثيل الحزب في مجلس النواب.

وإذا أخذنا معظم ممارسات السلطة خلال الحملات الانتخابية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ وعلاقة الحاكم بالمحكوم منذ اتفاق الطائف ومصير الحريات ومبدأ المساواة وغيرها من الأمور، إلى جانب العوامل التي ذكرنا أعلاه نجد أن ليس هناك من مؤشر على تحول نوعي أو على ممارسة ديمقراطية أصح، وأن اعتبار وصول المرأة إلى مجلس النواب مؤشر ممارسة ديمقراطية حقة قد يكون كذرّ الرماد في العيون. فما الذي تغير إذاً وشجع النساء على خوض غمار المعركة الانتخابية؟ وما هي العوامل التي ساهمت في وصول بعضهن إلى الندوة النيابية؟ هذا ما سننتقل لبحثه أدناه.

القسم الثاني:

العوامل العامة التي شجعت المرأة على خوض المعركة الانتخابية

في حين يكفي التشديد على العوامل الداخلية في تفسير ظاهرة غياب المرأة عن مراكز صنع القرار إلا أنه وخاصة في وضع لبنان ومعظم بلدان العالم الثالث لا يمكن إهمال أهمية العوامل الخارجية في إحقاق التغيير لصالح المرأة على الصعيد الداخلي. لذا سنقسم هذا القسم إلى فقرتين: تحاول الفقرة الأولى تحديد العوامل الخارجية التي لعبت دورها في تشجيع المرأة وزيادة وعيها لأهمية دورها على الساحة السياسية إن كمرشحة أو كناخبة، وتحاول الفقرة الثانية تحديد العوامل الداخلية التي لعبت دورها في دفع المرأة إلى دخول المعترك السياسي من باب مجلس النواب...

الفقرة الأولى: العوامل الخارجية

شهد العالم منذ السبعينات اهتماماً متزايداً بشؤون المرأة وموقعها في المجتمع. وتوالت المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية التي هدفت أولاً إلى تحديد العقبات التي حالت وتحول دون مشاركة النساء بصورة كاملة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وثانياً إلى وضع خطط مستقبلية تلتزم تنفيذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي. وكان في طليعة هذه المؤتمرات تلك التي عقدت في مكسيكو (١٩٧٥) وكوبنهاغن (١٩٨٠) ونيروبي (١٩٨٥) وبيجينغ (١٩٩٥).

كذلك قام العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية منها وغير الحكومية بدعم وتنظيم لقاءات بين وفود من دول مختلفة للتنسيق وتوحيد الرؤى وتسهيل التعاون وتطوير الاستراتيجيات. ومن هذه المنظمات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، والمكتب الإقليمي لغربي آسيا التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومؤسستي فورد الأميركية وفريدريتش أيبرت الألمانية إلخ...

ولقد رُبطت المطالبة بتحسين أوضاع المرأة عالمياً بمفاهيم أساسية هي الديمقراطية، حقوق الإنسان والتنمية والتحديث. وكان لهذه الجهود الدولية والإقليمية

آثار مهمة ولو غير مباشرة. فرغم أنها لم تستطع الوصول بالمرأة إلى المستوى المرجو بعد في معظم بلدان العالم، إلا أنها أدّت إلى التالي:

١ ـ ساهمت بتشجيع الدراسات والأبحاث العلمية التي تحدّد موقع المرأة في كل بلد وفي كل المجالات والقطاعات والعقبات التي تعترضها.

٢ ـ ساهمت في توعية المرأة على واقعها وحقوقها وحثّت على تنظيم العمل النسائي المؤسساتي وإن بدرجات متفاوتة بين بلد وآخر كما شجعت تبادل الخبرات بين الطامحات من النساء في خوض المعترك السياسي.

٣ ـ حثّت الحكومات في الدول الراغبة بالحصول على قروض للتنمية وغيرها من المساعدات على إعادة النظر في مواقفها من المرأة خاصة بعد أن اعتمدت تقارير الأمم المتحدة حول التنمية منذ العام ١٩٩٠ مؤشراً جديداً لقياس معدلات التنمية وهو مؤشر المشاركة السياسية للمرأة في البلد المعين.

٤ ـ كذلك ساهم ربط المشاركة النسائية في مختلف القطاعات بحقوق الإنسان في حث صانعي القرار في البلدان النامية على إعادة النظر في موقفهم من مشاركة المرأة خاصة على الصعيد السياسي في محاولة لتحسين صورتهم داخلياً وخارجياً.

ولعل هذا عامل غير مباشر في تفسير ظاهرة وصول نساء إلى البرلمان في دول لم تكن تتواجد في مجالسها النيابية نساء قبل التسعينات (ومنها لبنان) أو في زيادة وإن طفيفة في نسبة التواجد النسائي في برلمانات كانت موجودة فيها سابقاً. واللافت أن زيادة حملات التوعية هذه والزيادة المضطردة في عدد الدراسات والمؤتمرات والمؤسسات والهيئات التي تعنى بشأن المرأة لم تنعكس في عمل جدي أو دعم أكبر من قبل هذه الهيئات للمرأة الطامحة سياسياً (تجربة ليندا مطر)، كما لم تنعكس في إعطاء الأولوية في برامج المرشحات لقضايا المرأة.

الفقرة الثانية: العوامل الداخلية العامة

اعتبرت المرشحات اللواتي أجريت معهن المقابلات تعيين السيدة نائلة معوض عام ١٩٩١ حدثاً مهماً ساهم في تشجيع المرأة على خوض المعركة الانتخابية. فلقد اعتبرن أنّ لهذا التعيين مدلولاته على صعيد تقبل المرأة، ولأول مرة في تاريخ لبنان، في مركز القرار عبر «التعيين». إذ لم يحصل أن عيّنت سيدة قبل ١٩٩١ في أي مركز من مراكز صنع القرار السياسي بدءاً بوظائف الفئة الأولى وانتهاءً بتوزير امرأة. رغم هذا، هل

يمكن اعتبار هذا الحدث نتاج تحول نوعي يبشر بتقبل أكبر للمشاركة النسائية في العمل السياسي، خاصةً وأنه تمّ في ظل ظروف سياسية دقيقة وقناعة مجتمعية بالحاجة إلى «رجال من طينة معينة»؟

كتبت رقية المصدّق في تحليلها لدخول امرأتين البرلمان المغربي عام ١٩٩٢:

«بالرغم من أهمية الحدث، فإننا إذا تجاوزنا دلالته العميقة المتمثلة في إنهاء عزل المرأة عن المؤسسة المنتخبة على الصعيد الوطني، فإننا لن نبالغ في تقدير أهميته خصوصاً إذا علمنا بأنه يندرج في إطار الاستمرارية مع الضوابط نفسها التي تحكمت في المشاركة السياسية للمرأة، بحيث كان وضعها على هامش الانتخابات التشريعية والصراعات السياسية إحدى تجلياتها... إن هذه الاستمرارية تجعلنا نبتعد عن التعامل مع الحدث باعتباره نتاج تحول نوعي ترتب عليه وضع المرأة في قلب الانتخابات التشريعية بانتزاعها من على هامشها وتجلى على مستوى الحقوق السياسية بإغنائها»(١).

وإذ تؤكد المراقبة الدقيقة للوضع اللبناني استمرارية الضوابط والعقبات التي طالما اعترضت وصول المرأة إلى مجلس النواب في لبنان لا يسعنا سوى إبداء التحفظ ذاته في تعاملنا مع تعيين السيدة معوض عام ١٩٩١. وبالتالي لا نعتبر أن هذا التعيين هو مؤشر تحوّل نوعي أو مؤشر نمو أو مؤشر بدء ممارسة ديمقراطية حقة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد بل نميل إلى اعتبار إدخال امرأة إلى مجلس النواب وفي هذا الوقت بالذات «واجهة مقبولة، لا بل جذابة، تقدم النظام القائم وكأنه ديمقراطي، وتعزز شرعيته القلقة أصلاً على نفسها»(٢).

كذلك لا يمكن اعتبار مبايعة العائلة للسيدة معوض، والبستاني وسعيد قبلها، مؤشر تخط للضوابط التقليدية على انتقال الإرث السياسي إلى المرأة. إذ تمّت المبايعة كما أشارت السيدة معوض بحكم غياب الوريث الذكر المؤهل لاستلام الإرث، وغياب المنافسة، وكانت منطلقاتها عاطفية (إثر صدمة اغتيال الرئيس معوض) كما نتيجة اعتقاد بأن عملها السياسي مرحلي وأنها ستتنحى حتماً عند بلوغ ابنها سناً تؤهله

(١) رقية المصدّق «**المرأة المغربية والانتخابات التشريعية**»، الندوة الإقليمية حول «المرأة والمشاركة السياسية في العالم العربي» المذكورة أعلاه.

(٢) دلال البزري «**مشاركة النساء السياسية والديمقراطية**»، الندوة الإقليمية حول «المرأة والمشاركة السياسية في العالم العربي» المذكورة أعلاه.

لوراثة موقع والده السياسي أكثر مما كانت نتيجة قناعة بحقها في المشاركة السياسية وكفاءتها غير المشكوك فيها من قبل العائلة.

وفي حين أعطى هذا التعيين الضوء الأخضر الأول للطامحات إلى دخول الندوة النيابية، ساعدت الظروف التي رافقت انتخابات ١٩٩٢ في إعطائهن الضوء الأخضر الثاني. ففي ظل المعارضة الواسعة للانتخابات وما نتج عنها من مقاطعة للترشيح والانتخاب لاحت أولاً فرص الفوز بالتزكية للبعض (بسبب غياب المنافسين) خاصة من كان منهن على علاقة طيبة ووثيقة برجالات السلطة، أو ثانياً الفوز بأصوات المعارضة غير المقاطعة بالنسبة للبعض الآخر، أو ثالثاً الفوز عبر إدراج أسمائهن على «لوائح السلطة» وكونهن رموزاً أو بالأحرى بدائل عن رموز الطائف (معوض، الحريري). وإذ ينطبق هذا على الذكور كما على الإناث إلا أنه انعكس زيادة في عدد المرشحات عن الدورات الانتخابية التي جرت قبل الحرب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إدخال النساء على لوائح السلطة قد يكون عاملاً فاعلاً في تفسير دعم المعارضة غير المقاطعة لترشيح السيدات أولاً لاستقطاب الناخبات وثانياً لاستكمال شروط المزايدة في بازار الديمقراطية. (الخليل على لائحة كامل الأسعد).

إلى جانب هذا لعبت عوامل أخرى في زيادة الوعي النسائي كمّاً ونوعاً تجاه حق المرأة في الوصول إلى مراكز السلطة. وانعكس هذا الوعي زيادة في عدد المرشحات لدورة ١٩٩٢ ومن ثم ١٩٩٦. وفي طليعة هذه العوامل غير المباشرة:

أولاً: ارتفاع مستوى التحصيل العلمي بين الإناث وفي مختلف المناطق اللبنانية (زيادة مضطردة في عدد الإناث من حملة الشهادات الجامعية) بعد أن فتحت الجامعة اللبنانية وبعض الجامعات الخاصة فروعاً لها في مناطق مختلفة من لبنان في أوائل سني الحرب (١٩٧٦). إذ ساهم هذا التدبير (بغض النظر عن أسبابه ومنطلقاته) في إزالة عقبة مهمة طالما حالت دون التحاق الإناث من المناطق الريفية بالجامعات.

ثانياً: ترافق هذا مع تطور وسائل الإعلام كماً ونوعاً مما ساعد في توعية الإناث وفي مختلف المناطق على مجريات الأمور محلياً ودولياً. وفي ظل تردّي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، وسعي جميع الميليشيات والأحزاب لاستقطاب الأتباع والمؤيدين لاستغلال جميع الطاقات المتوافرة وأثر هذين العاملين في تعزيز الانتماءات الطائفية والمناطقية والعائلية، زادت مشاركة المرأة اللبنانية في أوجه مختلفة (كماً ونوعاً) من أوجه العمل السياسي.

ثالثاً: كان لما شهدته العاصمة بيروت من تدمير وقضاء على دورها كمركز تجاري وسياسي واقتصادي وصعوبة التنقل بين المناطق والقوقعة الطائفية ضمن مناطق محددة أثرها المهم في اتباع مختلف المناطق اللبنانية سياسة الاكتفاء الذاتي. فازدهرت المدن الكبرى في المحافظات وتحولت قرى سابقة إلى مراكز تجارية ومالية مهمة. وكان لهذا نتيجتان مهمتان على الأقل: أولهما توفير فرص أكبر لدخول النساء سوق العمل (خاصة وأن الرجال انشغلوا بالحرب)، وثانيهما تقريب حياة المدن وقيمها من أبعد مناطق الريف. وكان لهذا أثره في أنماط العلاقات والقيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإن بدرجات متفاوتة بين منطقة وأخرى.

ولعل في كل هذا تتجلى إحدى إيجابيات الحرب. لكن هذه العوامل وإن ساعدت في خلق أجواء أكثر تقبلاً لمشاركة المرأة في العمل السياسي، إلا أنها لم تسهم في دفع الكم والنوع المرتجى لخوض المعترك السياسي من واجهته الأمامية رغم الزيادة النسبية في عدد المرشحات. والسؤال هنا لماذا؟ وبماذا تتميز المرشحات؟ وما هي القواسم المشتركة بين الفائزات من جهة والخاسرات من جهة أخرى؟ وما هي بنظرهن مقومات العمل السياسي وهل توافرت لهن؟ وما هي القيم السياسية التي يدنّ بها!!...

القسم الثالث:

العوامل الفاعلة في تكوين النخبة السياسية النسائية

للإجابة على الأسئلة أعلاه اعتمدنا أسلوب المقابلة الشخصية المطوّلة مع المرشحات. ولقد ساعدتنا هذه المقابلات على الغوص في تفاصيل ودقائق حول القيم ومنابعها والمواقف وأسبابها والمنشأ الاجتماعي والتجارب السابقة وغيرها من المتغيرات التي تساهم في تفسير تكوّن النخبة السياسية في بلد ما. فمن هن المرشحات؟

١ ـ السن والوضع العائلي

أشار العديد من الدراسات إلى أهمية الأدوار المختلفة التي تلعبها المرأة كعامل فاعل في تفسير عزوفها عن دخول معترك الحياة السياسية قبل سن معينة. وترتبط هذه السن بشكل أو بآخر بفترة الخصوبة والإنجاب وتكوين الأسرة ومتطلبات الحياة الزوجية ومسؤولياتها، كما ترتبط، بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء، بالنضوج وتحقيق الذات وما يتبعه من استقرار. وإذا نظرنا إلى توزّع المرشحات على متغير السن

لوجدنا دعماً لهذا الطرح[١]. ففي دورة ١٩٩٢ كان هناك مرشحتان في العقد الرابع، اثنتان في عقدهن الخامس وواحدة على مشارف الأربعين. وتوزعت المرشحات في دورة ١٩٩٦ على الفئات العمرية على الشكل التالي: مرشحة تجاوزت السبعين من العمر، اثنتان تجاوزتا الستين، خمس مرشحات في عقدهن الخامس، اثنتان في العقد الرابع (إحداهن عازبة)، وواحدة فقط على مشارف الأربعين (عازبة). أما مرشحات ما قبل الحرب فنجد أنهن تركزن في فئة ٤٠ ـ ٥٠ سنة باستثناء نهاد سعيد وميرنا البستاني اللتين كانتا في مطلع الثلاثينات. (راجع الجدول رقم ٢).

كذلك تشير الدراسات إلى وجود علاقة بارزة بين الوضع العائلي واندفاع المرأة نحو المعترك السياسي. إذ يفترض أن يحد وجود الزوج من اندفاع المرأة نحو مراكز السلطة في المجتمعات البطريركية، فهل نلاقي دعماً لهذا الطرح بين مرشحاتنا خاصة في ظل المقولة بأن المرأة اللبنانية لا تدخل المجلس النيابي إلا إذا كانت مجللة بالسواد؟

توزعت مرشحات دورة ١٩٩٦ على الشكل التالي: خمس متزوجات وأربع أرامل وواحدة مطلقة واثنتان عازبتان، واثنتان من اللواتي فزن بالانتخابات هما من الأرامل وواحدة متزوجة. والنسب ذاتها نشهدها في مرشحات ١٩٩٢ إذ كان بينهن أرملتان ومتزوجتان وعزباء واحدة. والفوز كان لأرملتين ومتزوجة. (راجع الجدول رقم ٢).

وإذا نظرنا إلى هذا التوزع لوجدنا أن الدعم للفرضية أعلاه ضعيف إذ أن النسب شبه متساوية. ولكن مدلولات هذه الأرقام تتغير في ضوء متغيرات ومعطيات أخرى. إذ إن واحدة فقط من المتزوجات هي في مطلع الأربعينات بينما الباقيات هن في العقد الخامس مما يعني أن ضغوط تكوين الأسرة وتربية الأولاد وغيرها قد خفت. كذلك نجد أن للمتزوجات منهن وضعاً عائلياً معيناً. فبهية الحريري تأتي من عائلة ثرية يعمل رب عائلتها المالي (شقيقها رفيق الحريري) في السياسة ويتم ضمن العائلة نوع من توزيع العمل. فبينما يعمل البعض في مجال الأعمال تمّ تشجيع السيدة بهية الحريري لدخول مجال السياسة إلى جانب أخيها. وهكذا لم يشكل دخولها المعترك السياسي تعارضاً مع قيم وأهداف الأخ أو الزوج بل عكس تنسيقاً مهماً بين أفراد العائلة وبقيادة ذكية تحاول برأينا جمع المجد من أطرافه.

كذلك لم تلاق كل من جيلبرت زوين، ومهى الخوري معارضة من الزوج. فالأولى

(١) راجع الجدول رقم ٢.

ابنة نائب سابق وتحاول الحفاظ على الإرث السياسي للعائلة والثانية تحاول الحفاظ على إرث وخط رسمه شقيق حزبي مناضل. ورغم زواج السيدة زينة العلي شاهين من نائب ووزير سابق إلا أن نجاحها وتميزها في الحفاظ على مصالح زوجها السياسية غيّبا المعارضة من قبل الزوج لمحاولتها الحفاظ على إرث والدها السياسي (في عكار وهي غير منطقة زوجها الانتخابية) رغم الاختلاف في الآراء والمواقف بينهما من مواضيع سياسية عديدة.

في ظل هذه المعطيات نجد أن «غياب المعارضة من الزوج» له نفس أهمية «غياب الزوج» في تحديد اندفاع المرأة في سعيها للوصول إلى مناصب السلطة. وغياب معارضة الزوج هي نتيجة عوامل عدة أشارت لها المرشحات ويمكن اختصارها تحت عناوين ثلاثة هي: الاستقرار الذاتي للرجل، ونجاحه في تحقيق ذاته، وثقته بنفسه. فكلما زادت هذه عند الرجل كلما خفت معارضته لتقدم المرأة. وهنا لا يسعنا سوى التشديد على شخصية المرأة بالذات وأهميتها في تحديد موقف زوجها من طموحاتها السياسية.

في المقابل أظهرت المقابلات مع المرشحات اللواتي يتحدرن من بيوت تعاطى فيها الأب أو الزوج أو الأخ السياسة، أن جوابهن كان بالنفي القاطع على السؤال المتعلق بإمكانية ترشحهن لو أن السياسي الذكر في العائلة كان لا يزال على قيد الحياة أو لو كان هناك وريث ذكر. ويدل هذا على موقف تقليدي محافظ للمرشحات وتأثرهن بقيم النظام الأبوي. ورغم أن تقدّم منى حداد يكن بترشيحها رغم ترشح زوجها (أمين عام الجماعة الإسلامية) قد يظهر موقفاً معاكساً لموقف هؤلاء إلا أن الملابسات والظروف التي أحاطت بترشيحها تؤكد أنها تشارك هؤلاء السيدات موقفهن من حيث إعطاء الأولوية للرجل، إذ كان هناك اتفاق وتنسيق بينها وبين زوجها بأنها لن تتقدم بترشيحها إذا ترشح هو. ولكنها لمست لديه نية جدية في الانسحاب أولاً لأن قراره بالاستمرار في المعركة كان مشروطاً بمدى استجابة الجماعة الإسلامية لمطالب وضعها وثانياً لأنه كان مستاءً من بعض الأمور المتعلقة بتشكيل اللوائح. وبما أن المدة القانونية للتقدم بالترشيح شارفت على الانتهاء ولم يكن قد قرر بعد، قامت بتقديم ترشيحها لحفظ الحق مع النية بالانسحاب إذا استمر زوجها في المعركة. ورغم أنّ زوجها ساعدها في تحضير حملتها الانتخابية في الفترة القصيرة المتبقية إلا أنّ التأخير في بدء الحملة الانتخابية وما تعرضت له من شائعات ومحاربة أثّرا سلباً على فرص فوزها. وتطرح تجربة السيدة يكن كما عرضتها خلال المقابلة معها أسئلة عديدة لم نتمكّن من الحصول على إجابة عنها أهمها اثنان:

أولاً: هل كان تأخر الجماعة في تحديد موقفها من مطالب السيد يكن (والتي ربط بها الاستمرار في المعركة الانتخابية) محاولة لاحتواء طموحات زوجته السياسية؟ وهذا أمر غير مستبعد في ظل الحملة التي شنتها عليها الجماعة وأنصارها لاحقاً رغم كونها زوجة أمينها العام وعضواً فاعلاً في الجماعة (قبل إنهاء الجماعة لعضوية النساء فيها مطلع السبعينات واللواتي كنّ بغالبيتهن أخوات أو زوجات أعضاء الجماعة بحجة أنّ هذا الوضع أدّى إلى نقل الصراعات داخل الجماعة إلى المنازل).

وثانياً: هل كان السيد يكن شريكاً في محاولة الاحتواء هذه؟

وهكذا نجد أن لغياب السلطة الذكورية أو غياب معارضتها أثراً فاعلاً في تحديد اندفاع المرشحات نحو السلطة. ولكن هذا لا يساهم في تفسير عزوف بعض السيدات المؤهلات لخوض المعترك السياسي عن خوضه (سونيا فرنجية الراسي، خولا أرسلان إلخ..) وتفضيلهن لتدريب وتأهيل ودعم الوريث الذكر والبقاء وراء الكواليس. فما هي العوامل الفاعلة الأخرى؟

٢ ـ المستوى العلمي والوضع الاجتماعي

على أثر التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهده القرن العشرون أضحى التحصيل العلمي قيمة اجتماعية على الصعيد العالمي، وبرز كأساس في تحديد الكفاءة والجدارة، وعنصراً فاعلاً في حسم المنافسة على المناصب القيادية. وفي عالم تحكمه وتتحكم فيه رؤوس الأموال وتزداد فيه سلطة ونفوذ رجال الأعمال، زادت أهمية المال كعنصر فاعل في تحديد نتائج المنافسة في مختلف المجالات وفي طليعتها المجال السياسي بسبب الترابط بين السياسة والاقتصاد. وتكمن أهمية المال والتحصيل العلمي اليوم في كونهما يزيدان في القدرات الذاتية التي يملكها الشخص والتي تشكل مصدراً من مصادر قوته وثقته بنفسه. وتظهر المراقبة لعملية التغير في النخب الحاكمة في دول العالم الثالث وفي لبنان خاصة في العقدين الأخيرين أهمية هذين العاملين في تحديد النخب الحاكمة. فهل لعب هذان العاملان دوراً فاعلاً في تحديد النخبة السياسية النسائية في لبنان؟

تتوزع المرشحات على متغير التحصيل العلمي على الشكل التالي: واحدة من حملة شهادة الدكتوراه (الآداب) واحدة من حملة شهادة الماجستير (آداب)، وتحمل ست مرشحات الإجازة الجامعية (ليسانس) في الحقوق أو العلوم السياسية أو الآداب،

وواحدة تحمل شهادة دار المعلمين وثلاثة يحملن شهادة البكالوريا. لكن، تتمتع معظم اللواتي لا تحملن شهادات جامعية بثقافة واسعة نتيجة تاريخ حافل بتعاطي السياسة أو الشأن العام أو إدارة الأعمال في سن مبكرة وعلى نطاق واسع. أما الفائزات الثلاث فهن من حملة الإجازة الجامعية (اثنتان) وشهادة دار معلمين (واحدة)، كذلك توزعت المرشحات (والفائزات أيضاً) مناصفة بين خريجات المدارس والجامعات الخاصة والرسمية. وبالمقارنة مع مستوى التحصيل العلمي لمجمل المرشحين من فائزين وخاسرين نرى أنّ هذا المتغيّر ليس عاملاً أساسياً بحد ذاته في تحديد فرص الفوز والخسارة في المعركة الانتخابية.

أما بالنسبة لتحديد الوضع الاجتماعي للمرشحات فلقد اعتمدنا معيارين الأول هو معيار الوضع الاقتصادي للمرشحات، والثاني هو العائلات اللواتي يتحدرن منهن. واعتمدنا هنا على تصنيف المرشحات لأنفسهن (Self - Placement) فعلى متغير الوضع الاقتصادي نجد أن نصف المرشحات ينتمين إلى الطبقة العليا ونصفهن الآخر إلى الطبقة الوسطى، رغم أن بعض اللواتي ينتمين إلى هاتين الطبقتين بتاريخ الترشيح انطلقن في بداية طريقهن من الطبقة الدنيا. ومعظمهن (باستثناء ثلاثة) يتعاطين مهناً حرة وبينهن سيدات أعمال بارزات. والفائزات الثلاث بالمقعد النيابي عام ١٩٩٦ هن من أصحاب الثروات وإن تفاوتت بينهن.

وتتفاوت المرشحات من حيث انتماءاتهن العائلية. فهناك المرشحات اللواتي يتحدرن من عائلات سياسية بارزة وفاعلة على الساحة اللبنانية منذ الاستقلال (زينة العلي شاهين، نورما الفرزلي، نهاد سعيد، نائلة معوض، جيلبرت زوين). ولقد ساهم هذا في تعزيز اهتمامهن بالشأن العام والسياسية في سن مبكرة ومدّهن بالتدريب اللازم وإن بدرجات متفاوتة بين مرشحة وأخرى. وكان لزواج بعضهن من رجال يتعاطون السياسة أثره في تكريس هذا الاهتمام لكن أياً منهن لم تفكر في دخول المعترك السياسي فعلياً إلا بعد غياب الذكور في العائلة (موت الأب أو الزوج أو الأخ) وعدم وجود الوريث الذكر أساساً (زينة العلي، جيلبرت زوين[١]) أو وجود الوريث الذكر الذي لا يستوفي شرط السن أو الخبرة (نهاد سعيد، نائلة معوض، نورما الفرزلي[٢]). فالدافع الأساسي وراء دخولهن المعترك السياسي كان الرغبة في الحفاظ على مراكز

(١) بعد وفاة أخيها جيرار.

(٢) رشّحت نورما الفرزلي ابنها أديب في دورة ١٩٩٢ ولكن تبيّن أنه يفتقر إلى الخبرة والرصيد اللازمين للعمل السياسي فترشحت هي عام ١٩٩٦ ريثما يعمل ابنها على تحقيق ذاته مهنياً وسياسياً.

السلطة[١]. وفي حين حظي البعض منهن بمبايعة العائلة (نائلة معوض، نهاد سعيد) مما أعطاهن دعماً مهماً في أوساط الناخبين كما على صعيد الطائفة والمنطقة، لم تحظ الباقيات بالدعم العائلي الكامل حيث برز مرشحون ذكور باسم العائلة خاصة من أبناء العم (زينة العلي ونورما الفرزلي). ولقد لعبت المبايعة هذه دوراً فاعلاً في تحديد فرص الفوز. لكن رغم كونها شرطاً ضرورياً في بلد تمتاز ثقافته السياسية بكونها عائلية، طائفية، مناطقية وإقطاعية، إلا أنها لم تكن شرطاً كافياً بحد ذاته بل لعبت عوامل أخرى دوراً مهماً في فوز من فاز منهن.

ونجد بين المرشحات من لا تتحدر أصلاً من عائلة فاعلة سياسياً ولكن هناك ضمن العائلة من ترك فيهن أثراً وحثهن على الاهتمام بالشأن العام ونمّى فيهن الصفات القيادية. فعائلة بشرى الخليل لجهة والدها لا تربطها صلة قربى مباشرة بعائلة الخليل الفاعلة سياسياً على الساحة الجنوبية واللبنانية. وبسبب سفر والدها تأثرت بالوالدة التي نمت فيها النزعة القيادية والشخصية المستقلة. كذلك كان جدها لجهة والدها رئيس محكمة التمييز الجعفرية العليا في وقت كان لا يزال التنسيق فيه قائماً بين الزعامتين الدينية والسياسية في الطائفة الشيعية (قبل أن يكسر الإمام موسى الصدر هذا التقليد) فبحكم هذا المنصب وما يفرضه من اهتمام بالشأن العام والروابط القوية التي تربط بين عائلة الوالدة وآل الأسعد، نشأت في بيئة تعنى بالسياسة والشأن العام فتركت أثراً كبيراً في تحديد ميولها وتوجهاتها وطموحاتها السياسية.

أما والد منى حداد يكن فقد كان مختاراً، ورغم أنه كان شديد الحرص على الفصل بين عمله ومنزله إلا أنه شجعها على تتبع أعماله، خاصة الانتخابات الاختيارية. وكان لدخولها منظمة عباد الرحمان (الجماعة الإسلامية)[٢] ونزولها إلى سوق العمل في سن مبكرة (قطاع التعليم) ومشاركتها الفاعلة في حملة زوجها الانتخابية عام ١٩٩٢، وعملها الدؤوب خلال فترة مرضه للحفاظ على موقعه، أثر فاعل في تغذية الطموحات

(١) وتشبه هنا المرشحات اللبنانيات من حيث الأسباب الأساسية لدخولهن المعترك السياسي النساء الإفريقيات المنخرطات في العمل السياسي. فقلة منهن لها تاريخ سياسي سابق ومعظمهن دخلن السياسية في ظل ظروف خاصة، راجع Empowering women for the 21 st century: The chalenges of politics, business, development and Leadership. summary report of the 9th annual conference of the africa Leadership forum. Accra, Ghana 27 - 29 january 1997, ALF publications, p.78.

(٢) مطلع السبعينات صدر قرار عن هذه الجماعة بمنع انتساب النساء إليها والسبب أن النساء المنتسبات إليها كنّ أخوات أو بنات أو زوجات الأعضاء الذكور مما أدى إلى نقل خلافات الجماعة إلى المنازل.

والاهتمامات التي برزت وتبلورت في المنزل الوالدي وتدريباً مهماً على العمل السياسي.

واهتمام ليندا مطر بالقضايا السياسية لم يكن نتيجة أثر العائلة بل جاء كردة فعل ثائرة على عدم مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية إذ هالها أن تجد جاراً معاقاً محمولاً للإدلاء بصوته في الانتخابات النيابية في الوقت الذي كانت هي محرومة من هذا الحق رغم تمتعها بكامل قواها العقلية والجسدية. فبدأت نشاطها ضمن التنظيمات النسائية في ظل معارضة من الأهل. لكن نزولها إلى سوق العمل في سن مبكرة وما صحبه من معاناة، وزواجها من رجل شجع طموحاتها وتطلعاتها كان لهما الأثر الكبير في تعزيز اهتمامها بالشأن العام وحثها على دخول المعترك السياسي.

أما نوال مراد فاهتمامها بالسياسة حديث العهد ولكن دعم العائلة لها شجع طموحاتها (رغم أن ذكور العائلة لا يتعاطون السياسة). واللافت للنظر في المرشحات الفتيات اللواتي لا يتحدرن من عائلات سياسية الأثر الكبير الذي تركته فيهن القومية العربية والناصرية والمناضلات الفلسطينيات وبخاصة منهن ليلى خالد.

وأخيراً كان لدعم وتشجيع العائلة الأثر الكبير في تعزيز اهتمام بهية الحريري بالشأن العام عبر الدور الذي أُسند لها في إدارة مؤسسة الحريري ومن ثم تشجيعها على الترشيح للانتخابات النيابية.

إلى جانب هذه الانطلاقة العلمية والعائلية التي لعبت دوراً مهماً في حث المرشحات على دخول المعترك السياسي عبر الانتخابات النيابية كان للتجارب السابقة والانجازات التي حققتها المرشحات كل في ميدان عملها الأثر الفاعل ليس فقط في تعزيز القدرات الذاتية والصفات القيادية بل أيضاً في تعزيز «الإيمان بالقدرات الذاتية». ولقد عرّف باندورا[١] هذا المفهوم بأنه حكم الأشخاص على قدراتهم ومهاراتهم وما يمكنهم القيام به عبر استغلالها. ولقد ساعد هذا الإيمان بالقدرات الذاتية المرشحات على تخطي الأدوار الجندرية المرسومة للمرأة في المجتمع اللبناني. ولكن وإن كانت العوامل والخصائص المذكورة أعلاه شروطاً ضرورية إلا أنها تبقى شروطاً غير كافية أولاً لحث المرأة على خوض المعترك السياسي كما يظهر من عدد النساء اللواتي يملكن هذه المهارات والقدرات ولا يرغبن دخول هذا المعترك، وثانياً لضمان وصولهن إلى المناصب التي يبغين الوصول إليها. فما هي العوامل الأخرى الفاعلة؟

(١) Bandura A., **social foundations of Thought and action.** New Jersey, prentice hall 1986.

٣ ـ موقف المرشحات من المساواة بين المرأة والرجل في الممارسة السياسية

تعتبر قناعة المرأة بمساواتها بالرجل وبحقها في دخول مجال ذكوري شرطاً أساسياً لدخول هذا المجال ونجاحها فيه. فهل تملك المرشحات هذه القناعة؟

لتحديد موقف المرشحات من مبدأ المساواة اعتمدنا معيارين: الأول موقفهن من قضية مشاركة المرأة في السياسة والثاني تحديدهن للخصائص التي يجب أن تتوفر في المرشح والمرشحة. فيما يتعلق بموضوع مشاركة المرأة في العمل السياسي كان موقف المرشحات موقف المؤيد والداعم والمصرّ على ضرورة توعية المرأة على أهمية هذه المشاركة وإزالة العقبات التي تعترض وصولها إلى مراكز صنع القرار السياسي. فهناك قناعة لديهن بضرورة خوض المرأة معترك الانتخابات النيابية وضرورة وجود النساء في المجلس النيابي. إذ لا يعقل أن يبقى نصف المجتمع خارج المجلس الذي يسن التشريعات للمجتمع ككل. ورغم اعتراض معظمهن على نظام الكوتا من حيث المبدأ لما ينطوي عليه من تمييز (وإن كان تمييزاً إيجابياً)، إلا أنهن رأين أنه قد يكون محبذاً في الوقت الحاضر لتشجيع النساء الكفوءات على الترشح للانتخابات ولزيادة تقبل المجتمع بشرائحه المختلفة لحق المرأة في المشاركة في العمل السياسي.

وشددت المرشحات على عدم وجود فوارق في المهارات الذهنية والقدرات بين المرأة والرجل، فالمرأة قادرة على العمل وفرض ذاتها كما الرجل، وإن كانت بحكم التكوين البيولوجي، مؤهلة لتتفهم بعض الأمور وتبرع فيها أكثر من الرجل خاصة تلك التي تعني المرأة ومساحتها الخاصة. لكن تكمن العقبات الأساسية بوجه وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار في الأ دوار الجندرية المرسومة لها والتي تشرّبتها المرأة مثل الرجل إن لم نقل أكثر. ولقد لحظت المرشحات تغيراً مهماً في ذهنية المرأة اليوم عما كانت عليه قبلاً رغم أننا لا نزال بحاجة إلى جهد كبير لإحقاق المرتجى. ولقد دعمت المقابلة التي أجريناها ضمن إطار هذا البحث مع أول امرأة مرشحة للمجلس النيابي في لبنان والعالم العربي السيدة إميلي فارس إبراهيم قول المرشحات حول أثر الذهنية خاصة لدى النساء في إعاقة وصول المرأة سابقاً إلى مراكز صنع القرار. فحتى السيدات اللواتي ناضلن معها لإعطاء المرأة حقوقها السياسية كاملة لم يستطعن عام ١٩٥٣ تقبل فكرة ترشيحها ببساطة، فكيف بعامة الشعب...

وفي موقفهن من موضوع المساواة بين الرجل والمرأة على هذا الصعيد يعكس

موقف المرشحات موقف الناخبات في لبنان والعالم العربي اليوم. فلقد أظهرت دراسات ثلاث استطلعت رأي النساء في لبنان ومصر والأردن قناعة لدى الغالبية العظمى منهن (تجاوزت النسبة ٨٥٪) بعدم وجود فوارق في المهارات الذهنية والقدرات بين المرأة والرجل وتقليلاً من أثر الفروقات البيولوجية في العمل السياسي[١].

أما على صعيد الخصائص التي يجب أن تتوفر في المرشح، وهي المعيار الثاني الذي اعتمدناه لتحديد موقف المرشحات من المساواة بين المرأة والرجل، شددت المرشحات على أن الخصائص الأساسية هي واحدة للمرأة والرجل. ولقد تمّ تحديد هذه الخصائص على الشكل التالي: الأخلاق الحميدة، السمعة الطيبة، قوة الشخصية والثقة بالنفس، الكفاءة والمعرفة العلمية والثقافة والإنجازات السابقة والمصداقية والمقدرة على القيادة والعلاقات العامة، والتفاني في خدمة المصلحة العامة والترفع عن المصالح الشخصية. وهنا أيضاً عكست المرشحات آمال الناخبات المستطلعات في الدراسات الثلاث المذكورة أعلاه. وفي الواقع تشكل هذه الصفات نموذجاً عن الشخص السياسي أكثر مما تعبر بالضرورة عن الشخص السياسي على أرض الواقع. وقد يعتبر البعض هذا التعداد للصفات المثالية دلالة على مثالية المرأة في مقاربتها للعمل السياسي. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تعداد هذه الصفات قد تمّ أيضاً من قبل مستطلعين ذكور، لَصَحَّ القول إن هذه الصفات ترسم نموذجاً للحاكم الذي يتوق إليه الرأي العام.

ورغم تأكيد المرشحات على ضرورة توفر هذه الخصائص في المرشح بغض النظر عن الجنس إلا أنهن أكدّن أن مهمة المرأة في إثبات تحلّيها بهذه الصفات هي أصعب بكثير من مهمة الرجل. فسمعة المرأة في مجتمع محافظ تبقى دائماً، بعكس الرجل، تحت المجهر وقد تستعمل شائعات ليس لها أساس كسلاح مهم ضدها في معركتها الانتخابية. ولعل في تجربة منى حداد يكن وما أشيع عن طلاقها من زوجها بسبب طموحها السياسي، وذم أئمة المساجد بها، فقط من أصل ١٣٦ مرشحاً في الشمال واتهامها بأنها حيّدت زوجها لتحل مكانه إلخ... مع ما لكل هذا من مدلولات في الأوساط الإسلامية المحافظة، أصدق دليل على أن مهمة المرأة في إثبات تحلّيها بهذه الصفات تفوق بدرجات مهمة الرجل.

(١) راجع موسى شتيوي وأمل داغستاني «**المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**»، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان الأردن ١٩٩٤. وسلوى شعراوي جمعة «**القيم والمواقف السياسية للمرأة المصرية**» مركز البحوث الاجتماعية والجامعة الأميركية، القاهرة، مصر ١٩٩٧. ومرغريت حلو المرجع أعلاه.

والقول ذاته يصح في إثبات الكفاءة والمصداقية والمقدرة على القيادة. إذ تخوض المرأة هنا المعركة على جبهتين، هدفها على الجبهة الأولى إثبات كونها نداً للرجل في مجتمع يؤمن بتفوق الرجل من حيث الأهلية للعمل السياسي أو القيادي، وهدفها على الجبهة الثانية الوصول إلى المركز الذي تطمح إليه لتحقيق أهدافها.

ورغم توافق المرشحات على ضرورة تمتع المرشح بالخصائص المذكورة أعلاه إلا أن ترتيب هذه الخصائص تفاوت بين المرشحات. فلقد أعطت المرشحات اللواتي يتحدرن من بيوت عَمِل رجالها بالسياسة، الأولوية للعلاقات العامة (مع الناخبين) والتفاني في خدمة المصلحة العامة على غيرهما من الخصائص وإن بطريقة غير مباشرة إذ اعتبرن أن توافر هاتين الخصيصتين كفيل بتثبيت قناعة لدى الناخب بوجود الصفات الباقية في المرشح. والملفت للنظر هنا الجزء الكبير الذي يحتله تقديم الخدمات للأفراد في تعريف وتحديد التفاني في خدمة المصلحة العامة. وبهذا تعكس هؤلاء المرشحات نظرة تقليدية إلى الممارسة السياسية من جهة ومعرفة بشروط اللعبة الانتخابية والسياسية في لبنان، بلد نائب الخدمات، من جهة أخرى.

وفي هذا التشديد على العلاقة الشخصية والخدمات الفردية لا تختلف هؤلاء المرشحات عن معظم المرشحين من الذكور. لكن الملاحظ أن نسبة اللواتي تعاطين الشأن العام من مجمل عدد المرشحات، وعملن، إلى جانب الخدمات على الصعيد الفردي، على خلق هيئات أو مؤسسات تعود بالنفع على الجماعة (مؤسسات خيرية، اجتماعية، مراكز تدريب مهني، مدارس، إلخ...). تجاوزت نسبة المرشحين الذين قاموا بأعمال مشابهة وعلى فترات طويلة (من مجمل المرشحين). وفي هذا إثبات لصحة القول إن على المرأة أن تعمل أكثر من الرجل لإثبات كفاءتها والانطلاق سياسياً خاصة إذا ربطنا بين مفهومي الخدمات والكفاءة.

ولموقف المرشحات هذا من مبدأ المساواة أثر مهم في تحديد نظرتهن لدورهن في المجلس النيابي. إذ لم تعتبر أيٌّ منهن أنها مرشحة لتمثيل النساء أو لتحصر نشاطها في القضايا النسائية ولم تعمل أيٌّ منهن على محاولة الوصول بأكثرية أصوات نسائية عبر التنسيق مع هيئات ومؤسسات نسائية بحتة أو عبر التوجه في خطبهن وتصاريحهن للنساء حصراً. على العكس أظهرت المقابلات معهن أولاً غياب أي تنسيق مع هذه الهيئات أو محاولة الحصول على دعمها (وينطبق هذا حتى على ليندا مطر التي ترشحت

باسم المجلس النسائي اللبناني)، وثانياً غياب التنسيق وحتى المعرفة الشخصية بين المرشحات (حتى ضمن المنطقة الانتخابية الواحدة) لتبادل التجارب والخبرات في محاولة لزيادة عدد النساء في البرلمان.

واللافت أن معظم المرشحات لسن عضوات في الجمعيات النسائية ولهذا مدلولات مهمة في ما يتعلق بدور هذه الجمعيات في تدريب وتأهيل النخبة النسائية الطامحة للعمل السياسي. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم إعلان جميع المرشحات عن قناعتهن بالمساواة، لم نجد بينهن من وضعت حملتها الانتخابية في يد امرأة أو من لديها مستشارة، وقد نجد لغياب النساء عن قيادة الحملة الانتخابية بعض التفسير في عدم معرفة المرأة كما الرجل لجميع الناخبين بسبب وضع المرأة الاجتماعي وما تتطلبه قيادة الحملة من ساعات عمل لا يمكن للمرأة توفيرها. ولكن غياب المستشارات قد لا يكون مبرراً كلياً خاصة وأن بعض السياسيين من الرجال قد اتخذوا لهم مستشارة أو أكثر (الرئيس الهراوي، الرئيس الحريري، والوزير ميشال إده مثلاً). فهل هذا الغياب هو نتيجة عدم تفرقة من قبل المرأة بل تطبيق مبدأ اختيار الأفضل والأنسب (بغض النظر عن الجنس) أم أنه موقف المرأة عامة والذي وصفته المرشحة ليندا مطر بقولها «معظم النساء لا يذهبن إلى محامية أو طبيبة عندما يكون هناك أمراً مستعصياً بل تفضلن الذهاب إلى محامٍ أو طبيب».

لكن كان لهذا الإصرار على المساواة وبالتالي الترشح لتمثيل اللبناني (ذكوراً وإناثاً) أثر فاعل في عدم خلق أية حساسيات ذكورية إلى جانب الحساسيات الطائفية والمناطقية والعقائدية إلخ.. التي تسود الساحة اللبنانية. وهذا دليل وعي لدى المرشحات ساعدهن، فائزات وخاسرات، في استقطاب عدد من الناخبين لا يستهان به خاصة منهن المرشحات للمرة الأولى.

والسؤال الذي نطرحه هنا هو: هل ساهمت هذه النظرة إلى موقع المرأة وإلى المصلحة العامة في إيصال من وصلن؟ والجواب هو نعم. فالفائزات الثلاث في دورة ١٩٩٦ هن من نواب الخدمات. اثنتان منهم موجودتان في البرلمان منذ ١٩٩٢ بينما خرجت الثالثة والتي لا تدخل كلياً ضمن هذه الفئة (إذ فازت بالتزكية) لتحل محلها نائبة خدمات. ولكن رغم كون هذا شرطاً ضرورياً في تحديد النخبة النسائية التي تصل إلى البرلمان إلا أنه لم يكن بالشرط الكافي بدليل عدم وصول مرشحات يستوفين هذا الشرط. ولعل في مقومات العمل السياسي الشروط الضرورية الباقية.

٤ ـ نظرة المرشحات إلى العمل السياسي: مقوماته وأهدافه

حدّدت المرشحات مقومات العمل السياسي الأساسية على الشكل التالي: الرغبة في العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام، العلاقات العامة خاصة العلاقة مع مراكز القوى، والدعم المادي.

أ ـ الرغبة في العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام

في محاولتنا الوصول إلى تعريف لمفهومي «الرغبة في العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام» وجدنا نوعاً من العمومية المبسطة في التعريف لدى حوالي نصف المرشحات. وبالتالي لم يختلفن في تحديدهن لهذين المفهومين أو في نسب اندفاعهن لممارسة العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام عن الشخص العادي. إذ إن هناك فرقاً شاسعاً بين «الرغبة» و«الاهتمام» من جهة والدافعية للحصول على القوة وممارستها من جهة أخرى والتي هي من أهم مقومات العمل السياسي. ولقد عرّف أولمان[١] الدافعية بأنها الرغبة في الحصول على السلطة وممارستها والسيطرة على الآخرين. «فالشخص الذي يملك دافعاً قوياً للحصول على القوة يسعى للتأثير على الآخرين للوصول إلى أهدافه أي يزداد لديه احتمال ظهور السلوكيات المتعلقة بالقوة، كما يزداد احتمال أن يسعى هؤلاء الأشخاص الذين يتصفون بدافعية عالية للحصول على المناصب التي تتصف بالقوة والسلطة على الآخرين كالمناصب السياسية»[٢]. وتشير بعض الدراسات إلى أن الفروقات في الدافعية لها علاقة بالنجاح في هذه المناصب أي بالتجارب السابقة. فكلما زاد النجاح زادت الدافعية إذ أن تذوق السلطة والقوة (في أي مجال كانت) يجعل الإنسان يطلب المزيد. ولعل في هذا بعض التفسير للتفاوت في نسب الدافعية للحصول على القوة بين المرشحات. فلقد وجدناها في أعلى نسبها (بين المرشحات) لدى زينة العلي شاهين ونائلة معوض ونهاد سعيد ويليهن منى حداد يكن ونورما الفرزلي وليندا مطر، وفي أدنى نسبها لدى نوال مراد مروراً بالمرشحات

---

(١) Uleman, j. The need for influence: development and validation of a measure in comparison with a need for power». **Genetic psychology** monographs, 85, pp.157 - 214.

مقتبس مذكور في شتيوي وداغستاني، المرجع أعلاه، ص١٦.

(٢) شتيوي وداغستاني المرجع أعلاه، ص. ١٣ ـ ١٧ وهشام شرابي، «**مقدمة لدراسة المجتمع العربي**»، بيروت الدار الأهلية ١٩٨٠، وأيضاً، «**النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢ مترجم.

الباقيات. وإذا حاولنا التدقيق في القواسم المشتركة بين اللواتي يملكن النسبة عالية من الدافعية للقوة لوجدنا التالي:

- جميعهن تجاوزن سن الخمسين.

- جميعهن باستثناء ليندا مطر تذوقن القوة والسلطة السياسية وإن بشكل غير مباشر عبر الأب أو الزوج (إذ كنّ في عمر يؤهلهن لتقدير المنافع والمكاسب والهالة التي تحيط بها).

- رغم أن ليندا مطر لم تجنِ ثمار السلطة السياسية إلا أن المناصب القيادية التي تنقلت فيها في الجمعيات والهيئات النسائية اللبنانية والعالمية قد أدت إلى الرغبة في الحصول على القوة وما يرافقها من مقدرة على التأثير.

- وجميعهن اختبرن اللعبة السياسية على أرض الواقع وليس نظرياً فقط.

وقد يكون غياب الدافعية عند باقي المرشحات نتيجة التنشئة الاجتماعية والقيم السائدة في مجتمعنا البطريركي والتي تشدد على حق الرجل بالقوة والسلطة وإنكار حق المرأة بها بدءاً من المنزل وانتهاء بالسياسة. وبالتالي فإن التفاوت في طريقة التنشئة بين الجنسين يعمل على تعزيز الدافعية للحصول على القوة والسلطة لدى الرجل بينما يعزز لدى الإناث خصائص ومقومات أخرى تعتبر أنثوية وتؤهلن لأدوار تابعة للرجل. وإذ تعتبر محاولات المرأة للخروج على التوقعات والأدوار الاجتماعية تمرداً (مما يؤدي عادة إلى نعتها «بالمسترجلة») وتواجه بالرفض والنقد، تقوم المرأة لا شعورياً بإنكار هذه الخصائص والطموحات أو تخجل في الإعلان عنها. ولعل في هذا بعض التفسير لمثالية المرأة في مقاربتها السياسة والتي تنعكس في تشديدها على أهمية دخول عنصر الأنوثة عالم السياسة «لتصحيح مسارها» وجعلها أكثر أخلاقية وإنسانية، أي الترفع عن المطالبة بالسلطة للسلطة. وبرأينا إن فرص المرأة في الوصول إلى المناصب السياسية لن تزداد ما لم تقارب السياسة بواقعية وتقر بأن محور السياسة هو القوة والتأثير أياً كان الثمن. إذ لا يمكن أن نعيش في تناقض، أي أن نريد الشيء إسمياً ولا نريده بمحتواه ونتائجه في الوقت ذاته.

ب ـ العلاقات العامة والعلاقة بمراكز القوى

رغم تشديد المرشحات على أهمية العلاقات العامة والعلاقة بمراكز القوى إلا أن حجم ونوعية هذه العلاقات تتفاوت وبشكل كبير بين المرشحات. فاللواتي يمكن

وضعهن على رأس اللائحة هن المرشحات اللواتي يتحدرن من بيوت سياسية تقليدية وتأتي في طليعتهن زينة العلي شاهين بحكم موقع والدها وزوجها وسعيها الدؤوب لإحقاق موقع سياسي مستقل لذاتها عن زوجها (إرث أبيها)، ونائلة معوض ونورما الفرزلي ونهاد سعيد. وعلاقاتهن العامة هي أساساً العلاقات التقليدية للعائلة إلى جانب العلاقات التي كوّنها شخصياً. أما بهية الحريري فعلاقاتها حديثة العهد وتعود إلى تاريخ إنشاء مؤسسة الحريري وعبر موقع أخيها.

ورغم أن لباقي المرشحات علاقات عامة واسعة النطاق إلا أنهن يختلفن عن اللواتي يتحدّرن من بيوت سياسية بكون علاقاتهن هي على صعيد داخلي، وعلاقاتهن الخارجية يغلب عليها الطابع المهني أكثر من الطابع السياسي. فقلما تشمل علاقاتهن العامة سفراء ووفود الدول الأجنبية أو اتصالات سياسية خارج لبنان.

وكما ذكرنا أعلاه هناك علاقة واضحة بين الخدمات والعلاقات العامة. ولكننا نلاحظ أن شبكة العلاقات العامة الداخلية والخارجية هي أوسع عند اللواتي اعتمدن المؤسسات لتقديم الخدمات ولم يقمن بها بطريقة فردية أو عائلية (الحريري ومعوض) فلهذه المؤسسات امتدادات وفروع وأنشطة في غير بلد من البلدان الأجنبية الفاعلة على الساحة اللبنانية بحيث يتم التعاون والدعم والتنسيق بينها وبين مؤسسات أوروبية وأميركية وعالمية مما يزيد من مقدرتهن على تقديم الخدمات المباشرة وغير المباشرة (مشاريع التوأمة بين المدارس، تمويل لفتح مستوصفات، إقامة المؤتمرات وورش العمل إلخ...). ويساهم كل هذا في بناء وتقوية العلاقات ليس فقط مع الناخبين بل مع قطاعات أخرى فاعلة كالقطاع الطبي والمصرفي وطبقة المفكرين وغيرهم. وينعكس هذا كله مصدر قوة وأداة تأثير فعّالة بيد المرشحات كما بيد بعض المرشحين. والملاحظ أن بعض المؤسسات التي يملكها مرشحون سابقون قد توقفت عن إعطاء بعض الخدمات (كالمنح الدراسية) بعد أن وصلوا إلى المقعد النيابي. فهل هذا محض صدفة أو مجرد تغيير في استراتيجية وأهداف المؤسسة أم أن له مدلولات أهم؟

أما على صعيد العلاقات مع مراكز القوى فهناك نوعان من هذه المراكز: مراكز القوى الداخلية ومراكز القوى الخارجية الفاعلة على أرض لبنان. فعلى الصعيد الداخلي، وفي مجتمع تقليدي تعتبر مباركة القيادات في هذه التجمعات مصدراً من مصادر قوة المرشح. وفي دولة لا تشكل فيها حكومة حيادية من غير المرشحين للإشراف على الانتخابات، وتقل فيها الممارسة الديمقراطية بحيث يصبح القاضي والجلاد واحداً تصبح السلطة برجالاتها (وعبر تدخلاتها المباشرة وغير المباشرة في تشكيل اللوائح

ولوائح القيد وفرز الأصوات إلخ...) مركز قوة فاعل لا يمكن الوصول دون الحصول على مباركته فكيف هي علاقة المرشحات بمراكز القوى هذه؟

لقد تحدثنا أعلاه عن الدعم العائلي لكل من المرشحات ووجدنا أن غياب الانقسام ضمن العائلة وموقع العائلة السياسي كانا من العوامل الفاعلة والمؤثرة في تحديد فرص النجاح كما ظهر في نتائج الانتخابات في دورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦. لكن أثر العائلة كان ضعيفاً بالنسبة للمرشحات في المدن الكبرى (كمحافظة بيروت) ولم تشكل مراكز قوى فاعلة، ولعبت القيادة المناطقية دوراً فاعلاً (سلباً أو إيجاباً) عند المرشحات اللواتي ترشحن كوراثة لقيادة مناطقية أكثر من غيرهن من المرشحات (نائلة معوض وزينة العلي ونورما الفرزلي). أما بالنسبة للدعم الذي حظيت به المرشحات من قبل القيادات السياسية والدينية ضمن الطائفة التي ترشحت عنها المرشحة، فلقد كان الدعم واضحاً عند نائلة معوض ونهاد سعيد (الطائفة المارونية) وشبه معدوم عند ليندا مطر (الطائفة الأرمنية التي تنتمي إليها بحكم الزواج من أرمني). واللافت للنظر أنّ القيادات في الطوائف الإسلامية في الشمال قد أعطت دعمها وأصوات ناخبيها لمرشحة مسيحية (نائلة معوض) في حين حاربت بشدة المرشحة المسلمة كما أشرنا أعلاه في عرضنا لتجربة منى حداد يكن. والقول ذاته يصحّ في تجربة المرشحات المسلمات الباقيات كبهية الحريري وبشرى الخليل في الجنوب. وفي حين لا يمكن الاعتماد على الدعم الذي حظيت به معوض كمؤشر على غياب التمييز الطائفي (طالما المقاعد موزّعة على الطوائف) أو كمؤشر تقبل لتغيير في موقع المرأة اجتماعياً وسياسياً (في ضوء الموقف من المرشحات المسلمات) إلا أنه يمكن الاعتماد عليه كمؤشر على تغليب المصالح الانتخابية على أي اعتبار آخر.

وتبقى العلاقة مع السلطة ورجالاتها من العوامل الأكثر تأثيراً في تقرير فرص الفوز والتشجيع على الترشيح. ورغم توزع المرشحات بين مواليات ومعارضات إلا أن نسبة المواليات كانت أكبر. لكن نسبة الموالاة وأهميتها للسلطة تفاوتت بشكل كبير بين المرشحات. وبالتالي كانت فرص النجاح أكبر لمن كنّ محسوبات على السلطة أي اللواتي كنّ بدائل لرموز الطائف (نائلة معوض) أو امتداداً لهم (بهية الحريري). أما فوز نهاد سعيد عام ١٩٩٦ (بعد التزامها قرار مقاطعة الانتخابات عام ١٩٩٢) فلم يكن نتيجة الموالاة لرجالات الحكم بقدر ما كان نتيجة الانقسام في صفوف المعارضة بين من يريد معارضة ـ مقاطعة ومن يريد معارضة ـ غير مقاطعة، كما كان نتيجة كونها بين الأكثر ثقلاً وأهمية سياسية في قضاء جبيل بالمقارنة مع غيرها من المرشحين من

موالين ومعارضين. أما بالنسبة لبقية المرشحات من المواليات فلم يتميزن بالثقل والأهمية السياسيين اللذين تمتع بهما منافسوهن بالنسبة للسلطة.

أما المعارضات الفعليات فلقد كانت علاقاتهن مع السلطة ورجالاتها علاقات سلبية منذ البداية جعلت نتائج الانتخابات معروفة سلفاً بالنسبة لهن (بشرى الخليل وزينة العلي) في ظل انتخابات عكست جهوداً حثيثة وناجحة من قبل السلطة لتزوير الإرادة الشعبية وضمان فوز أنصارها. ولكن رغبة السلطة بحد ذاتها لم تكن العامل الحاسم الوحيد في وصول المعارضة أو عدمها بسبب التدخل السوري وفرضه لائتلافات (مثلاً بين حزب اللّه وأمل في الجنوب) أطاحت بفرص المعارضة بالفوز. ويشير هذا إلى أهمية العلاقة مع سوريا كشرط أساسي في عملية تحديد النخبة الحاكمة في لبنان بعد الحرب.

باختصار نستطيع القول إنّ العلاقات العامة والعلاقة الوثيقة مع مراكز القوى الداخلية والخارجية كان عاملاً أساسياً في تحديد هوية المرشحات الفائزات في الانتخابات النيابية. إذ أنّ غياب العلاقات هذه أو وجود علاقات نزاعية مع مراكز القوى هذه قد يطيح بسهولة بأية فرص للفوز بالمقعد النيابي في ظل الأوضاع الحالية في لبنان.

ج ـ الدعم المادي

اعتبرت المرشحات توفر الدعم المادي أحد أهم مقومات العمل السياسي وخاصة على صعيد الانتخابات. ففي أكثر البلدان تنظيماً للعمليات الانتخابية ولتمويل المرشحين لإعطاء جميع الطامحين بالمقعد النيابي فرصاً متساوية يلعب المال دوراً هاماً في تحديد فرص الفوز. وما الفضائح المتتالية حول خرق بعض المرشحين والأحزاب للقوانين التي تنظم تمويل الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان إلا دليل ساطع على أهمية الدعم المادي وسعي الطامحين إلى الحصول على أكبر قدر منه فكم بالحري في لبنان حيث تغيب الضوابط القانونية على تمويل الحملات الانتخابية وحيث تفوق كلفة الحملة الانتخابية للشخص الواحد كلفتها في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وإيطاليا[١].

(١) راجع Hudson Michael «**The electoral process and political development in Lebanon**», the Middle east journal, 20,1966, p.180.

ورأت المرشحات في عدم تنظيم تمويل الحملات الانتخابية والافتقار إلى الضوابط القانونية غياباً أو تغييباً سافراً لأهم المبادىء الديمقراطية، أي المساواة في الفرص بين المواطنين. ولقد كان لهذا التصرف تأثير شديد في تحديد النخبة الحاكمة في تاريخ لبنان الحديث بحيث لم يستطع الوصول إلى مجلس النواب إلا قلّة ضئيلة من الذين يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمع اللبناني (الطبقتين الوسطى والدنيا). وليس الوضع بعد الحرب أفضل مما كان عليه قبلها خاصةً مع تحول النخبة الحاكمة اليوم إلى نخبة بلوتوقراطية. ورغم تشديد المرشحات على أن افتقار المرأة اللبنانية، لأسباب عدة، إلى الاستقلالية المادية يشكل أهم العقبات في وجه دخولها المعترك السياسي، إلا أنهن لا يعتبرن عدم تنظيم تمويل الحملات الانتخابية موجهاً ضد المرأة أكثر من الرجل. لذلك لن يزول أثر العنصر المادي في الحؤول دون وصول المرأة إلى مجلس النواب إلا من ضمن ممارسة ديمقراطية حقة تعطي المواطنين، بغض النظر عن الجنس، فرصاً متساوية.

ورغم تشديد المرشحات على الدور الإيجابي الذي يلعبه الدعم المادي في ضمان التعريف بالمرشح وبرامجه وبالتالي تحديد فرص الفوز على أساس الجدارة وقناعة الناخبين، إلا أنهن شدّدن أكثر على دور المال في تحديد فرص النجاح للمنافسين عند وجود تفاوت في الموارد المادية خاصةً إذا استعملت هذه الموارد للتأثير على الإرادة الشعبية بطرق مختلفة.

وحدّدت بعض المرشحات عاملين إضافيين يساهمان في زيادة نسب التفاوت في الدعم المادي بين المرشحين وما يتبعه من انعدام للمساواة في الفرص. العامل الأول هو عدم تشكيل حكومة حيادية للإشراف على الانتخابات، وبالتالي التدخل السافر من قبل رجالات السلطة في سير العمليات الانتخابية عبر استعمال الموارد والمقدرات العامة إلى جانب الموارد الخاصة لخدمة الأهداف الشخصية. والعامل الثاني هو غياب الأحزاب الفاعلة على الساحة اللبنانية والتي قد تساهم في تحضير وتأهيل وتوفير الدعم المادي للمرشحين خاصةً النساء منهم. واعتبرت هؤلاء المرشحات أن هذين العاملين يلعبان دوراً سلبياً ضد الرجل والمرأة وإن كانت سلبياته بالنسبة للمرأة أكثر بكثير مما هي بالنسبة للرجل. كذلك اعتبرن أن هذين العاملين مؤشران أيضاً على غياب الممارسة الديمقراطية، إذ يسهلان تغييب المعارضة التي يعتبر وجودها أهم تجليات الممارسة الديمقراطية.

ولقد ظهر أثر توفر الموارد المالية والدعم المادي جلياً في النخبة النسائية التي وصلت إلى مجلس النواب عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦. فاثنتان من الفائزات هن ممّن تتوفر لهن الموارد المالية الشخصية أكثر مما توفرت لغيرهن من المرشحات (ولبعض المرشحين أيضاً) وهما أيضاً محسوبتان على الحكم وما يستتبع هذا من دعم مادي وبأشكال مختلفة. أما بالنسبة للفائزات عن منطقة جبيل والتي شهدت أعلى نسب مقاطعة للانتخابات (٨٠٪ عام ١٩٩٢ وحوالى ٦٠٪ عام ١٩٩٦) فإن كلفة الحملة الانتخابية للشخص الواحد قاربت كلفته في مناطق أخرى بالرغم من أن الكلفة الإجمالية كانت أقل مما هي في مناطق أخرى.

باختصار شدّدت المرشحات على أهمية الدعم المادي وتوفره لدخول معترك السياسة ولقد عبرت عن هذه الأهمية المرشحة نورما الفرزلي بقولها «إن الذي يسعى وراء لقمة العيش لا يمكن أن يعمل في السياسة» والمرشحة نهاد سعيد بقولها «السياسة تفقر ولا تغني». وهنا لا بدّ من التساؤل مع المتسائلين حول ما إذا كان هذا الإفتقار» يستمر بعد الوصول إلى مركز القرار وما هو التعويض المرتجى عن الخسارة المادية هذه؟

٥ ـ العوامل المساعدة والمعوقات

اعتبرت المرشحات العوامل التي حددناها في القسمين الأول والثاني من الدراسة عوامل فاعلة سلباً (المعوقات) أو إيجاباً (العوامل المساعدة) في تجربتهن الانتخابية كما في تحديد فرص وصول المرأة إلى مركز صنع القرار بشكل عام. إلا أننا لاحظنا تشديداً بينهن على الصفات الشخصية للمرشحة كأحد أهم العوامل المساعدة. ففي ظل غياب التمييز ضد المرأة على الصعيد القانوني، وبما أن معظم المعوقات ناجمة عن عادات وتقاليد وقيم اجتماعية وذهنية سائدة وممارسات سياسية شدّدت المرشحات على أهمية قوة الشخصية والثقة بالنفس والصفات القيادية والاستقلالية وبالأخص استعداد المرأة لدخول المعركة لكسر طوق هذه المعوقات. واعتبرن أن هذه الصفات هي نتيجة حتمية للتربية العائلية والتجارب الشخصية. ولعل في تحدّر نصف المرشحات تقريباً من عائلات لا تضم بين أبنائها سوى العنصر النسائي بعض التفسير لغياب التمييز في التنشئة وبالتالي تعزيز هذه الصفات في الفتيات كبديل عن الابن المرتجى (العلي، الفرزلي، معوض، الخليل). أما بالنسبة للواتي تحدّرن من عائلات ضمت بين أبنائها من

الجنسين فنجد التفسير لغياب التمييز في التنشئة في وضع العائلة الاقتصادي ومستواها الاجتماعي والعلمي ومساهمته في إحقاق المساواة في الفرص بين الأبناء من الجنسين: فرص التعليم والانطلاق اجتماعياً ومهنياً في وضع العائلة الميسورة (زوين، مراد)، وفرص تحمل المسؤولية والنزول إلى سوق العمل في سن مبكرة في العائلة غير الميسورة (مطر، الحريري، يكن). ولقد ساهم هذا في الحالتين في صقل شخصية المرشحات وتعزيز إيمانهن بقدراتهن الذاتية.

ولقد اعتبرن أن عدم استعداد المرأة الجدي رغم كفاءتها لقبول تحدّي كسر طوق المعوقات وخوفهن من الفشل (خاصة بما ينجم عنه من خسارة مادية ليس بالسهل على غالبية النساء تحمّلها) هما من العوامل الأساسية وراء تأخر المرأة في الوصول إلى المجلس النيابي. وشدّدت المرشحات، خاسرات ورابحات، على ضرورة ترشح النساء وبأعداد كبيرة إلى المجلس النيابي مستقبلياً لتعزيز صورة المرأة وتثبيت موقعها. وفي هذا الإطار اقترحن: **أولاً**: أن يتم اعتماد الدوائر الصغرى في الانتخابات المقبلة لتعزيز فرص المرأة بالوصول إلى المجلس النيابي. **ثانياً**: أن تبدأ المرأة بالترشح للانتخابات البلدية والاختيارية القادمة تمهيداً للانتخابات النيابية لدورة ٢٠٠٠. واللافت أن جميع المرشحات اللواتي لم يحالفهن الحظ لم تعتبرن أنفسهن خاسرات. فعدد الأصوات الذي حصلت عليه معظمهن، خاصة اللواتي لم تتوفر لهن الموارد لحملة انتخابية واسعة النطاق، هو بحد ذاته إقراراً بنجاحهن في المعركة ولبنة أولى أساسية في التحضير لبناء مستقبلي راسخ الأسس.

أما على صعيد العوائق فلقد أعطت المرشحات الوزن الأكبر لعاملين أساسيين من بين العوامل المذكورة أعلاه. أولهما التفاوت في الموارد المالية بين المرشحين وبالتالي المقدرة على تمويل الحملات الانتخابية والتعريف بالمرشح خاصة في الدوائر الكبرى، وثانيهما دعم مراكز القوى (الداخلية والخارجية) للمرشح في ظل الأوضاع السياسية السائدة في لبنان. وبما أن المرأة برأي المرشحات أقل استعداداً للمساومة والتنازل عن مبادئها وقناعاتها فإن فرصها بالفوز تضعف مع ابتعادها عن التيار السياسي السائد.

ولقد أكدت تجربة المرشحتين اللتين ارتبطتا برجال من خارج منطقتهما (العلي) أو طائفتهما (مطر) أهمية أساسية لعائق آخر وهو ناجم عن الطائفية السياسية وقوانين الأحوال الشخصية المرعية الإجراء. إذ تضعف فرصها بالوصول إلى المقعد النيابي المخصص لطائفة ومنطقة بمجرد أن تنتقل إلى سجل زوجها جغرافياً وطائفياً.

الخاتمة

تشير المعلومات الواردة أعلاه إلى أنّ العوامل الفاعلة في تكوين النخبة النسائية الحديثة العهد في البرلمان اللبناني لا تختلف جذرياً عن تلك الفاعلة في تحديد النخبة السياسية اللبنانية منذ الاستقلال والتي كانت برمتها ذكورية. ويأتي في طليعة هذه العوامل الموقع العائلي والاجتماعي والسياسي والمالي للمرشح ومقدرته على تقديم الخدمات للناخبين في ظل تقاعس الدولة عن تقديمها، ومفهوم الوراثة السياسية الذي لا يزال فاعلاً على الساحة اللبنانية. وتأتي في الدرجة الثانية العوامل الأخرى كالكفاءة العلمية والجدارة والصفات الجيدة والأخلاق الحميدة.

في ظل هذا الاستنتاج هل يمكننا اعتبار وصول نساء ثلاث إلى البرلمان اللبناني مؤشر تحول جذري في تكوّن النخبة السياسية اللبنانية أو مؤشر تغير في السلوكيات السياسية للناخبين وصانعي القرار أو مؤشر ممارسة ديمقراطية ونمو وحداثة؟ برأينا إن الجواب هو بالنفي القاطع. ففي ظل العوامل الفاعلة في إيصال من وصل منهن إلى المقعد النيابي، والتي تشكل استمراراً للعوامل التقليدية ذاتها في تحديد النخبة السياسية الحاكمة، وعلى الأخص في ظل مختلف الانتهاكات وعمليات التزوير وتدخل السلطة بكافة أجهزتها والتي جعلت من الانتخابات ستاراً لتعيين مرتبط بإرادات وقرارات فوقية، وبما أن هكذا ممارسات في ظل نظام ينص دستوره وقوانينه على الانتخاب الحر، هي من أهم ميزات الأنظمة التوتاليتارية، لا يسعنا إلا أن نشدد أن خوفنا على مستقبل الديمقراطية في لبنان يفوق كثيراً فرحتنا بوصول نخبة نسائية قادرة وكفوءة إلى المجلس النيابي اللبناني.

جدول رقم (١)
لائحة بأسماء المرشحات في الانتخابات البرلمانية ١٩٥٣ ـ ١٩٩٦

السنة	الدائرة	الاسم	عدد الأصوات التي نالتها على عدد الناخبين
١٩٥٣	زحلة	إملي ف.إبراهيم	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
١٩٥٧	بيروت الأولى	لور تابت	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
١٩٦٠	بيروت الثانية	منيرة الصلح	٢١٦٥ صوتاً من أصل ٥٣١٠٠
١٩٦٠	جزين	رينيه الحاج	٦٠١ صوتاً من أصل ٢٣٠٢٤
١٩٦٣	الشوف	ميرنا البستاني	مرشحة بالتزكية بعد وفاة والدها
١٩٦٤	بيروت الثالثة	منيرة الصلح	٩٩٩ صوتاً من أصل ٥٨٦٢٠

السنة	الدائرة	الاسم	عدد الأصوات التي نالتها على عدد الناخبين
١٩٦٤	الشوف	إبريزا المعوشي	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
١٩٦٥	جبيل	نهاد سعيد	٩٥٤٤ صوتاً من أصل ٣٤٠٠٠
١٩٦٨	بيروت الثالثة	منيرة الصلح	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
١٩٦٨	جبيل	نهاد سعيد	١٠٩١٧ صوتاً من أصل ٣٦٣١٤
١٩٧٢	بعبدا	إملي ف. إبراهيم	٨٥٠ صوتاً من أصل ٧١٦٨٥
١٩٧٢	جبيل	نهاد سعيد	٩٨٦٣ صوتاً من أصل ٣٧٢١٠.
١٩٧٢	جبيل	زاهية سلمان	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
١٩٧٢	جبيل	نظيرة طرباي	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
١٩٩١	زغرتا	نايلة معوض	تعيين بعد وفاة زوجها عن مركزه الشاغر
١٩٩٢	زغرتا	نايلة معوض	٩٠٥٩٩ صوتاً (فازت)
١٩٩٢	صيدا	بهية الحريري	١١٧٧٦١ صوتاً (فازت)
١٩٩٢	جبيل	مهى الخوري أسعد	٤١ صوتاً (فازت)
١٩٩٢	صور	بشرى الخليل	نالت ١٤٦٧٧ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٢	كسروان	منى حبيش	نالت ١٥٦ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٦	زغرتا	نايلة معوض	١٠٨٦٣١ صوتاً (فازت)
١٩٩٦	صيدا	بهية الحريري	١٤١٣٣٨ صوتاً (فازت)
١٩٩٦	جبيل	نهاد بطرس جرمانوس سعيد	٧١٩٥ صوتاً (فازت)
١٩٩٦	طرابلس	منى حداد فتحي يكن	٥٦٨٩ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٦	جبيل	مهى الخوري أسعد	٢٦٥٥ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٦	بيروت	ليندا مطر	٧٤٧٠ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٦	البقاع الغربي	نورما أديب فرزلي	١٣٧٩٣ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٦	زحلة	د. نوال مراد	٤٨٢٧ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٦	كسروان	جيلبرت زوين	١٠١٣١ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٦	الجنوب	بشرى الخليل	٢٠١٤٩ صوتاً (لم تفز)
١٩٩٦	عكار	زينة العلى شاهين	انسحبت

المصدر حتى ١٩٩١: بحث للآنسة حياة القرّا، مجلة زحلة الفتاة عدد ٤٨١٧ تاريخ ١٩٩٢/٤/١١.
١٩٩٢ و١٩٩٦ المصدر وزارة الداخلية.

جدول رقم (٢)
المرشحات في الانتخابات النيابية لدورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦

الاسم	السن	عام ١٩٩٦	التحصيل العلمي الوضع العائلي
نائلة معوض	٥٧	إجازة جامعية	أرملة
بهية الحريري	٤٤	دار معلمين ابتدائية	متزوجة
نورما الفرزلي	٥٦	إجازة جامعية	مطلقة
بشرى الخليل	٤٢	إجازة جامعية	عازبة
منى حداد يكن	٥٤	دكتوراه	متزوجة
جيلبرت زوين	٥٣	إجازة جامعية	متزوجة
نهاد سعيد	٦٥	إجازة جامعية	أرملة
ليندا مطر	٧٢	بكالوريا	أرملة
منى حبيش	٤٨	إجازة جامعية	أرملة
نوال مراد	٣٨	ماجستير	عازبة
مها الخوري أسعد	٦١	بكالوريا	متزوجة
زينة العلي شاهين	٥٤	بكالوريا	متزوجة

جدول رقم (٣)
حصة المرأة في المناصب البرلمانية والحكومية في العالم

	حصة المرأة في المقاعد النيابية (نسبة مئوية)	حصة المرأة في المناصب الوزارية الحكومية* (نسبة مئوية)
الدول العربية	٤	١
سوريا	٨	٧
الأردن	٣	٣
الجزائر	٧	٤
لبنان	٢	٠
العراق	١١	٠

	حصة المرأة في المقاعد النيابية (نسبة مئوية)	حصة المرأة في المناصب الوزارية الحكومية* (نسبة مئوية)
مصر	٢	٤
اليمن	١	٠
الكويت	٠	٠
تونس	٧	٤
المغرب	١	٠
شرق أسيا	١٩	٦
أمريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي	١٠	٨
جنوب آسيا	٥	٣
الدول الأفريقية جنوب الصحراء	٨	٦
بلدان شمال أوروبا	٣٥	٣١
بلدان الاتحاد الأوروبي	١٤	١٦
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٣	١٥
جميع البلدان النامية	١٠	٥
العالم	١٠	٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٥: ٦٠ ـ ٦٢، الأرقام كما هي في منتصف عام ١٩٩٤. (*) بما في ذلك رؤساء الدول المنتخبين وحكام البنوك المركزية.